جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

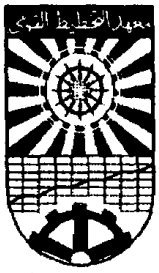

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٥٦)

الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المصرية وأولوياتها على مستوى المحافظات

يوليو ٢٠٠٢

تقديم

تصدر هذه السلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) عن معهد التخطيط القومى فى إطار إتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار فى مختلف مواقع العمل الوطنى .. وللباحثين والدارسين وغيرهم من المهتمين بقضايا التخطيط والتنمية وصولاً إلى احتلال جمهورية مصر العربية موقعها اللائق بتاريخها ومكانتها على المستويات القومية والإقليمية والعالمية .

وتأتى هذه السلسلة فى إطار مهمة المعهد الأصيلة فى البحث و المشورة حول كل ما يتعلق بإعداد خطط التنمية الشاملة فى جمهورية مصر العربية و المساهمة فى اقتراح السياسات والحلول لما يعترض مسارات وأبعاد التنمية من مشكلات و ما تطمح إليه من منجزات. ومن ثم تقدم سلسلة (قضايا التخطيط و التنمية) نتاج جهود فرق بحثية علمية من داخل المعهد ، مع بعض خبرات الثقاة من خارجه فى دراسة الموضوعات التى يتفق عليها فى خطة البحوث السنوية للمعهد .

ولا يسعنا إلا أن ندعو القارئ الكريم إلى الاستفادة القصوى مما بين يديه فى هذه الدراسة ، وأن يسهم معنا فى إثراء العمل البحثى بالمعهد من خلال تعليقات علمية رصينة ومشاركته لنا فى حلقات البحث و النقاش كلما أعلن المعهد عن شىء منها فى حينه وطبقاً لخطة العمل به .

ولندعو الله جميعاً أن يوفقنا إلى خدمة قضايا تقدم وطننا الغالى ورفاهية مواطنيه .

ا.د. محمود عبد الحى صلاح

مدير معهد التخطيط القومى

فريق البحث

اعضاء الفريق من المعهد

١- أ.د. عزة عبد العزيز سليمان الباحث الرئيسى

٢- أ.د. اجلال راتب العقيلى

٣- أ.د. محاسن مصطفى حسنين

٤- استاذة / عزة محمد حسن يحيى

٥- استاذ / وجيه زكى عبده

٦- استاذ / عادل شحاته

اعضاء الفريق من خارج المعهد

١- أ.د. يمن حافظ الحماقى

٢- أ. يسر عبد الفتاح

فهرس المحتويـات

الموضوع		الصفحة
مقدمـــة عامة		١
الهـــدف من الدراسة .		٤
الأهداف المحددة للدراسة .		٤
الفصل الأول:	مدخل نظرى عن المفاهيم وإحتياجات النوع الاجتماعى .	٧
أولاً :	بعض المفاهيم المرتبطة بالنوع الاجتماعى .	٩
ثانياً :	التطورات الدولية في طريق تحقيق العدالة بين المرأة والرجل	١٦
ثالثاً :	تدخلات لتحقيق إحتياجات النوع الاجتماعى (العملية والإستراتيجية).	٢٣
رابعاً :	أشكال ومستويات الفجوة النوعية وطرق الحد منها .	١٨
الفصل الثانى:	التقييم الحالى وتطور أوضاع المرأة المصرية من منظور التنمية البشرية .	٢٣
أولاً :	التنمية البشرية ومؤشراتها وعلاقتها بالنوع الاجتماعى .	٢٥
ثانياً :	المؤشرات الدالة على أوضاع المرأة المصرية/النوع الاجتماعى .	٢٧
ثالثاً :	التطور في أوضاع المرأة (النوع الاجتماعى) كمورد بشرى .	٣٠
رابعاً :	المرأة والفقر في مصر .	٣٨
خامساً :	احتياجات المرأة فى المحليات	٤٧
الفصل الثالث:	الفجوة النوعية وتحديد الأولويات : صورة إحصائية .	٥٥
أولاً :	الأولويات على مستوى القطاعات .	٥٧
ثانياً :	الأولويات على مستوى المحافظات .	٦٤
الفصل الرابع:	التحديات والمعوقات أمام المرأة المصرية وسبل مواجهتها .	٨٥
الفصل الخامس	دور المتغيرات المحلية والدولية فى التاثير علـــى الإحتياجـــات العمليـــة والإستراتيجية للمرأة المصرية .	٩٧
أولاً :	المتغيرات المحلية والدولية .	٩٩
ثانياً :	دور المتغيرات الدولية فى التأثير علىالإحتياجات العملية والإســـتراتيجية للمرأة المصرية .	١٠٨

الفصل السادس: مقترح خطة متكاملة لتلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المصرية والإرتقاء بأحوالها ٠ ١١٣
أولاً : الهدف العام : تمكين المرأة إقتصادياً وإجتماعياًوقانونياً وسياسياً ٠ ١١٥
ثانياً : الأهداف المقترحة ٠ ١١٥
ثالثاً : السياسات المقترحة فى مجال تضمين النوع الاجتماعى ٠ ١١٦
رابعاً : مقترحات لبعض برامج ومشروعات لمواجهة آثار المتغيرات المحلية والدولية فى التأثير على وضع المرأة المصرية ٠ ١٢٥
خامساً : إستراتيجية تلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية للنوع الإجتماعى والشكل البيانى ٠ ١٢٥
ملخص وتوصيات الدراسة ٠ ١٢٧
المراجع ٠ ١٣٧

مقدمة عامة

مقدمة عامة

شهدت سنوات الخطة الخمس الماضية إنجازات ملموسة فى المجالات المختلفة لتضمين النوع الاجتماعى فى سياق التنمية مقارنةً بما كانت عليه فى بداية عقد الثمانينات حيث شهدت الحقبة الماضية للتنمية (عقد التسعينات) طفرة كبيرة فى مجال التنمية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة تطبيقاً لمنهج التنمية البشرية ومواكبةً لدخول جميع دول العالم القرن الجديد فى ظل متغيرات وعوامل جعلت من العالم قريه كبيرة ، إن إعداد المواطن المصرى (رجلاً كان أو امرأة أو طفلة أو طـــفل) اجتماعياً واقتصادياً لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين تتطلب أن يتم تسليحه بسلاح العلم والتكنولوجيا والصحة الجسمانية والروحية والسلوكية للاضطلاع بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف اللحاق بركب الدول المتقدمة ورفع مستوى معيشته وأسرته .

وتعد العلاقة بين المرأة والتنمية من أهم القضايا المعاصرة من حيث انعكاساتها ومداها واتجاهاتها المتبادلة ، ويرتبط موضوع المرأة والتنمية بأبعاد متعددة بعضها كمى وبعضها كيفى وجزء كبير منها مؤسسى .

تتطلب تنمية المرأة التركيز على مشاركتها فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبمعدلات أسرع وهو ما تستهدف تحقيقه خطه الدولة ، حيث يعتبر التخطيط للنوع الاجتماعى إنعكاس لتلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية لكل من المرأة والرجل على حد سواء ، ويتم ذلك من خلال تضمين النوع الاجتماعى فى مسار التنمية بهدف تضييق الفجوة النوعية بين الجنسين لتحقيق التنمية المتواصلة .

وبالتالى فقد ركزت خطة الوزارة الخمسية الرابعة ١٩٩٧/١٩٩٨ – ٢٠٠١/٢٠٠٢ على العمل على تضييق الفجوة النوعية بين الرجال والنساء فى كافة المجالات . وذلك بإعطاء مكانة هامة للارتقاء بأوضاع المرأة والطفولة والأمومة والنهوض بأحوالهما الاقتصادية والاجتماعية وخلق وعى اجتماعى بأهمية مشاركة المرأة مشاركة إيجابية فى عملية التنمية ، ورفع وعى المرأة نفسها بأهمية أدوارها المتعددة (الإنتاجية والمجتمعية والسياسية والأسرية) ، كما اهتمت مصر بضرورة حصول المرأة على حقها كإنسان دون أى تمييز فى غير صالحها .

ولكن بمتابعة تضمين النوع الاجتماعى (المرأة) فى الخطط القطاعية لسنوات الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٧/١٩٩٨ – ٢٠٠١/٢٠٠٢ [١] وباستعراض الواقع الاقتصادى والاجتماعى للمرأة يتضح أن المرأة المصرية قطعت شوطاً كبيراً وحققت نجاحات ملحوظة فى مجالات عديدة ولكن مازالت هناك بعض التحديات الأخرى فى مجال تمكين المرأة المصرية ومنها :

- الأمية المرتفعة نسبياً بين النساء خاصة الريفيات .
- عدم وعى المرأة المصرية بالحقوق الممنوحة لها .
- التقاليد والعادات الموروثة التى تؤدى إلى مفاهيم وسلوكيات خاطئة تؤثر بالسلب على مدى مشاركة المرأة فى شئون مجتمعها .
- الفجوة النوعية فى المجالات المختلفة للتنمية .
- الركود الاقتصادى والانعكاسات السلبية لبعض المتغيرات العالمية والمحلية (الإجراءات الاقتصادية للإصلاح الاقتصادى) على عمالة المرأة .

ولقد أدت المتغيرات فى النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى العالمى ، وعولمة الاقتصاد العالمى إلى تعديل فى كثير من المفاهيم التخطيطية وظهور مصطلحات جديدة فى مجال التنمية . بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن إعادة هيكلية الاقتصاد فى مصر والأخذ بنظام الاقتصاد الحر واقتصاديات السوق جعل الدولة تعيد النظر فى وضع الخطط الاجتماعية والاقتصادية لتساير اتجاهات التنمية الحديثة وتعدد القضايا التنموية وتشعبها خاصةً بعد أن أصبح النوع الاجتماعى أحد العناصر الرئيسية فى خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

واليوم بدأت دول العالم بما فيها مصر تتحدث عن التنمية بالمشاركة والتعرف على شركاء التنمية وتحديد أدوارهم الرئيسية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأهمية تكامل جهودهم التنموية ، لذلك اهتمت الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ بالسعى جاهدةً لأن تأخذ منظور النوع الاجتماعى والتنمية بالمشاركة فى الإعتبار عند إعداد مقترح هذه الخطة .

حيث يعتبر التخطيط بالمشاركة وسيلة مجدية وعملية تستهدف مساعدة القطاع الخاص والجمعيات الأهلية فى بذل الجهود البناءة بالإمكانيات المطلوبة فى المنطقة ، ويهتم هذا النوع من التخطيط بمشاركة كل من المرأة والرجل فى وضع الخطط فيما يتعلق باحتياجاتهما وبعد ذلك فى عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم ، فالتخطيط بالمشاركة يساعد شركاء التنمية (القطاع الخاص والجمعيات الأهلية والجهات

---

[١] عزه عبد العزيز سليمان ، صالحة عوض ، أميمة حمدى ، دليل الدعوة فى مجال النوع الاجتماعى ، معهد التدريب والبحوث بالاسكندرية ، مركز التنمية والنشاطات السكانية ، وكالة التنمية الدولية الامريكية ، الاسكندرية ١٩٩٩ .

الحكومية) على التعرف على المناطق المحرومة من الخدمات أو التى لم توضع بعد فى خطة الخدمات الأهلية والاحتياجات العملية والاستراتيجية لكل من النساء والرجال وللفئات المهمشة فى هذه المناطق ، إلى جانب تسهيل مهمة تنفيذ البرامج الخدمية والمساعدة فى تذليل معوقات التنفيذ ، كما أن تكلفة تنفيذ المشروعات تصبح أقل نتيجة لمشاركة المجتمع المحلى فى دعم برامج ومشروعات الخطة مادياً أو فنياً فضلاً عن أن هذه المشروعات تتسم أكثر بالواقعية ، كما أن التخطيط بالمشاركة فى مجال تضمين النوع الاجتماعى يساعد المسئولين على توجيه الخدمات للأماكن المحرومة منه بالفعل حتى لاتحدث ازدواجية وتكرار وإهدار للجهد والمال والوقت ، وبهذا يتم توجيه الاستثمار بكفاءة وفاعلية أكثر إلى المناطق الأكثر احتياجاً والتى بناء عليها تتحقق الاحتياجات العملية والاستراتيجية لكل من المرأة والرجل .

الهدف العام للدراسة

تحقيق الكفاءة والفاعلية فى توظيف الاستثمارات من خلال تلبية الإحتياجات النوعية الحقيقية للمرأة (الإحتياجات العملية والإستراتيجية) وعدالة توزيعها على مستوى محافظات مصر وزيادة مشاركتها ومساهمتها فى النشاط الاقتصادى وإنتفاعها بثماره ورفع قدرتها التنافسية فى سوق العمل مستقبلاً لتمكينها اقتصادياً مما يؤدى الى تحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة والعادلة .

الأهداف المحددة للدراسة

١. التعرف على الاحتياجات العملية والإستراتيجية للنوع الاجتماعى (المرأة) وأولوياتها على مستوى المحافظات خاصةً فى ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية .

٢. تقييم الوضع الحالى لأوضاع المرأة المصرية (النوع الاجتماعى) من منظور التنمية البشرية .

٣. تحديد القطاعات والمحافظات ذات الأولويات الخاصة بالنسبة لإحتياجات النوع الاجتماعى (المرأة) .

٤. التعرف على المشاكل والمعوقات التى تحول دون إشباع الإحتياجات العملية والإستراتيجية للنوع الاجتماعى خاصة المرأة المهمشة الفقيرة (الريفية والمعيلة) .

٥. إقتراح السياسات والبرامج والمشروعات المناسبة لتلبية إحتياجات النوع الاجتماعى .

ولتحقيق هذه الأهداف قسمت الدراسة إلى الأجزاء التالية :

أولاً : مدخل نظرى عن المفاهيم وإحتياجات النوع الاجتماعى .

ثانياً : التقييم الحالى لأوضاع المرأة المصرية من منظور التنمية البشرية .

ثالثًا : الفجوة النوعية وتحديد الأولويات : صورة إحصائية .

رابعاً : التحديات والمعوقات أمام المرأة المصرية وسبل مواجهتها .

خامساً : دور المتغيرات المحلية والدولية فى التأثير على الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المصرية .

سادساً : مقترح خطة متكاملة لتلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المصرية والإرتقاء بأحوالها .

ولا يسعنى إلا ان اتقدم لفريق العمل بالتقدير على الجهد الجماعى الذى بذلوه ولم يبخلوا به لكى تظهر هذه الدراسة بالمستوى اللائق والتى أمل ان تكون عوناً للباحثين فى المستقبل والمهتمين بقضايا وسياسات النوع الاجتماعى والتنمية البشرية .

الباحث الرئيسى

أ.د.عزة عبد العزيز سليمان

الفصل الأول

مدخل نظرى

عن

المفاهيم واحتياجات النوع الاجتماعى

مقدمة

نقوم فى هذا الفصل بتقديم صورة مختصرة لبعض المفاهيم المتصلة بعلم وقضايا النوع الاجتماعى والتنموى وهو ذلك العلم الحديث نسبياً الذى يهدف إلى تمكين النوع الاجتماعى اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً وسياسياً وذلك كمدخل نظرى هام للدراسة .

أولاً : بعض المفاهيم المرتبطة بالنوع الإجتماعى [1]

١- مفهوم النوع الاجتماعى Gender

- استخدم هذا المفهوم فى بادىء الامر بمعنى " العلاقات الاجتماعية للنوع (Gender Relations) ثم أختصر الى مضمون " النوع " فقط (Gender) .

- ويشير مفهوم النوع الى الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال والتى تتحدد وفقاً لثقافة مجتمع ما ، على انها الادوار والمسئوليات والسلوكيات والقيم المناسبة لكل من الرجل والمرأة فى هذا المجتمع بعينه . وبالتالى فإن الادوار تختلف من مجتمع الى آخر ومن طبقة اجتماعية واقتصادية إلى أخرى كما أنها تتغير من زمن إلى زمن آخر داخل نفس المجتمع .

٢- الأدوار Roles

- أدوار النوع الاجتماعى Gender Roles

- تقسم طبقاً للقيم الثقافية والاجتماعية السائدة فى المجتمع ويمكن تغيرها مع الزمن لأننا لا نولد بها وهى من صنع الانسان .

- مثال : رعاية الأطفال والعناية بهم (دور نسائى متعارف عليه ومع ذلك يمكن للرجل ان يقوم به، اذا أراد واستطاع) . (الرغبة والقدرة) .

- أدوار الجنس Sex Roles

- تقسم طبقاً للجنس ولايمكن تغيرها لاننا نولد بها .

- مثال : الحمل والولادة (دور نسائى لايمكن ان يقوم به الرجل لإختلاف الصفات البيولوجية بينهما) .

---

[1] عزه عبد العزيز سليمان ، صالحة عوض ، أميمة حمدى ، دليل الدعوة فى مجال النوع الاجتماعى ، معهد التدريب والبحوث بالاسكندرية ، مركز التنمية والنشاطات السكانية ، وكالة التنمية الدولية الامريكية ، الاسكندرية ١٩٩٩ .

أدوار النوع طبقاً للقوالب النمطية **Stereotype Gender Roles**

- يقصد بها الصورة المتعارف عليها فى وسائل الاعلام أو فى الكتابات المختلفة للأدوار التى يؤديها كل من الرجل والمرأة وغالباً تكون وفقاً لتقسيم العمل التقليدى للنوع الاجتماعى فى المجتمع .

- *هذه الأدوار النمطيه لتقسيم العمل النوعى يقوى التقسيم التقليدى للعمل لكل ماهو رجالى وماهو نسائى ويعتبره طبيعى .

وتنقسم أدوار النوع الاجتماعى فى الاسره والمجتمع إلى :

جدول رقم (١)

الأدوار النوع الاجتماعى	المرأة	الرجل
١- الانجابى / الأسرى ، (جزء منه دور جنسى والآخر نوع إجتماعى)	■ إنجاب الأطفال وتربيتهم ، ■ مسئوليات رعايتهم وتربيتهم ، ■ المهام المنزلية والاسرية ، ■ العناية بالقوى العاملة الحالية (الزوج) والمستقبلية (الابناء) ، ■ المشاركة فى ادارة شئون الاسرة ،	■ الإخصاب والمشاركة فى رعاية الأطفال وتربيتهم ، ■ المشاركة فى أداء الواجبات الاسرية ، ■ رعاية الزوجه والأولاد ، ■ المشاركة فى ادارة شئون الاسرة ،
٢- الانتاجى	■ العمل الذى تؤديه النساء مقابل اجر نقدى أو عينى ،	■ العمل الذى يؤديه الرجال مقابل أجر نقدى أو عينى ،
٣- المجتمعى / التنظيمى (خدمة المجتمع المحلى)	■ يشتمل على انشطة مجتمعية مرتبطة بدورها الانجابى / الاسرى ، (مثال : توعية صحية- بيئية- تنظيم استخدام موارد نادرة) أو أى عمل آخر مثل خلق وتقوية العلاقات الاجتماعية أو الاشتراك فى عمل مجتمعى ويمارس فى وقت الفراغ	■ يمكن أن يمارسه الرجال (مثل خلق وتقوية العلاقات الاجتماعية ، الاشتراك فى العمل المجتمعى واتخاذ القرار) ، ■ تدبير السلع ذات الاستهلاك الجماعى والخدمات الاساسية بالمجتمع المحلى ،
٤- التمثيل السياسى	■ غالباً تعمل كقائدة فى الجمعيات التى لها علاقة بالتنظيمات النسائية أو التى تهتم بشئون تنمية المرأة ، ■ يمكن ان تعمل فى مجال التمثيل السياسى على مستوى المجالس المحلية والشعبية واللجان فى الاحياء والقرى. ■ يمكن ان تعمل فى المجال السياسى على جميع مستوياته ، ■ غالباً يقتصر دورها على المراكز الدنيا فيما عدا التنظيمات النسائية المستقلة والتنظيمات التى تهتم بالشئون التقليدية للمرأة ،	■ نشاط يشتمل فى الغالب على المشاركة فى اتخاذ القرارات أو الدور التنظيمى على المستوى السياسى ، ويتمثل فى (انشطة سياسية تمارس على المستوى المجتمعى أو المحلى أو القومى أو الدولى) ، وذلك فى اطار الاعراف أو الاحزاب السياسية أو جماعات الضغط ، ■ غالباً يكونوا هم الزعماء والقيادات ،

المصدر : معدل من DPU ومن بلقيس بدوة و فهيمة زاهر وسامية النقر ، دليل دراسات النوع والتنمية - مارس ١٩٩٢ ص ١٢ ،

٣-التقسيم النوعى للعمل Gender Division of Labor

نمط مجتمعى كلى يتم فيه تخصيص مجموعة مفردة من الأدوار النوعية للمرأة ومجموعة اخرى للرجل وهذا التقسيم غير عادل يؤدى الى ان المرأة تعمل فى الوظائف المنزلية أو فى عمل لانتاج الغذاء " غير مدفوع الأجر " ويعمل الرجل فى وظائف مدفوعة الأجر - (مثال المحاصيل النقدية والعمل الأخرى) ٠

٤- إحتياجات النوع الاجتماعى Gender Needs

هى الإحتياجات المنبثقة من الإختلافات النسبية لأدوار الرجل والمرأة فى المجتمع وطبقاً لتقسيم العمل السائد : وتنقسم هذه الإحتياجات إلى إحتياجات عملية وإحتياجات استراتيجية ٠

أ- الإحتياجات العملية Gender Practical Needs

هى إحتياجات تخص فئة محددة من النساء وهى استجابة لإحتياجات النوع الاجتماعى المتصلة بالحياة اليومية من غذاء ومسكن ودخل ٠٠٠ الخ والمرتبطة غالباً بالدور التقليدى للمرأة (الإنجابى الأسرى) ، والتى يمكن ان تلبى فى الأمد القصير وتنبثق من التقسيم النوعى للعمل السائد فى المجتمع ولاتؤدى إلى تغيير الأدوار التقليدية للنوع وعلاقات النوع الاجتماعى السائدة وبالتالى قد لا تتطلب تغيراً فى القوانين والتشريعات والسياسات والاستراتيجيات المطبقة ٠

- الإحتياجات الإستراتيجية Gender Strategic Needs

هى إحتياجات عامة لمعظم النساء تلبى فى الأمد الطويل حيث انها تدل على تغيير فى العلاقات التقليدية السائدة فى المجتمع وتؤدى إلى زيادة الوعى والثقة والعدالة والمساواة فى العمل والحقوق والقوة والسلطة بين المرأة والرجل ٠ وبالتالى قد تتطلب تغيراً فى القوانين أو التشريعات والسياسات والإستراتيجيات المطبقة سلفاً فى المجتمع ٠

٥- الإهتمامات النوعية Gender Concerns

هى تلك الإهتمامات المرتبطة بالآتى :

أ- حاجات خاصة بالمرأة Women's Special Needs

متصلة بكونها جنس يختلف بيولوجياً عن الرجل (مثال : تغذية المرأة الحامل) ٠

ب- الإحتياجات التنموية للنوع الاجتماعى Gender Development Needs

والمتصلة بالمرأة كنوع اجتماعى (انسان :إمرأة ورجل لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات - مثال : التوزيع العادل للموارد) ٠

ج- اهتمامات النوع االمتصلة بالفجوات النوعية فى جميع المجالات الخاصة بالمرأة Women Gender Concerns

(مثال : التقسيم غير العادل للعمل أو عبء الفقر المتزايد على المرأة) ٠ وكل ذلك بسبب عدم المساواة فى توزيع العمل ٠

وقد تم حصر مجالات الاهتمام الملحة طبقاً لوثيقة العمل (بكين) فى الآتى :

- عبء الفقر الملح والمتزايد على المرأة ٠
- عدم المساواة فى الحصول على التعليم مع قلة وجود فرص تعليمية ٠
- عدم المساواة فى سهولة الحصول على الخدمات الصحية والخدمات التابعة لها ٠
- عدم كفاية الآليات على جميع المستويات لتشجيع تقدم المرأة ٠
- العنف ضد المرأة ٠
- دفع السلام وتشجيع حل المنازعات وتقليل أثر النزاع المسلح أو الصراعات الأخرى على المرأة٠
- عدم المساواة فى سهولة حصول المرأة على والمشاركة فى تحديد الهياكل والسياسات الاقتصادية والعملية الانتاجية نفسها ٠
- عدم المساواة بين الرجال والنساء فى المشاركة فى السلطة (المسئوليات الاسرية واتخاذ القرارات على جميع المستويات) ٠
- نقص فى الوعى بحقوق المرأة والإفتقار الى التمسك بها (على المستوى القومى والدولى) وتمتع المرأة فى كل إنحاء العالم بكل الحقوق الانسانية ٠

- عدم المساواة فى سهولة حصول المرأة على والمشاركة فى جميع انظمة الاتصال وخصوصا الإعلام وعدم كفاية حثهم لتشجيع مساهمة المرأة فى المجتمع (حث مجالات الإعلام على إظهار مساهمات المرأة فى المجتمع) .
- الافتقار الى التعرف والمساندة لمساهمة المرأة فى ادارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة (المرأة والبيئة) .
- التمييز المستمر ضد الطفلة الأنثى وانتهاك حقوقها فى الحياة والحماية والتنمية .

٦- قضايا النوع الاجتماعى Gender Issues

هى تلك القضايا التى تظهر نتيجة عدم المساواة **Inequalities** بين المرأة والرجل وإختلاف الأدوار والمسئوليات والفرص والإمكانيات ، مما يؤثر بالسالب على عملية تمكين المرأة من الموارد والقوة والمشاركة فى إتخاذ القرار على كل المستويات ، ويمكن حصر قضايا النوع الاجتماعى فى المحاور الثلاثة التالية :

ا - التمييز بين الذكر والأنثى فى جميع المجالات من المهد إلى اللحد .

ب- العنف بجميع أشكاله .

ج- الفجوة النوعية بين المرأة والرجل فى جميع المجالات .

٧- مؤشرات النوع الاجتماعى Gender Indicators

هى الوسيلة التى يمكن من خلالها ان تتحول البيانات الإحصائية المستمدة من السجلات والمستندات الادارية من ماده خام الى معلومات أو مؤشرات لها جوانبها وابعادها المختلفه والتى تساعد على تشخيص وتحديد مشكلات وقضايا النوع الاجتماعى وتوضح العلاقات الاقتصاديه والاجتماعية المتبادله . وتؤكد على العلاقات والتفاعلات بين ظاهرة واخرى .

(مثال : توضح العلاقة بين مستوى تعليم المرأة وعدد الولادات ومستوى الدخل الأسرى والمعيشى ، أو الحالة التغذوية للأطفال والمستوى الصحى ، أو درجة إستفادة المرأة من المعلومات والفرص المتاحة أمامها فى المجتمع مقارنةً بالرجل) . وبالتالى يمكن القول اننا نحتاج إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعى لتحديد الأولويات للمشاكل والقضايا الملحة لتحديد الأهداف ورسم السياسات وقياس مدى تحقيق هذه الأهداف والسياسات لما تبغيه من أهداف .

٨- المساواة بين الرجل والمرأة Gender Equality

المساواة بين الرجل والمرأة (عدم التمييزلاختلاف الجنس) ، فى الحصول على فرص العمل وفى الانتفاع من ثمار التنمية مما ينعكس على الاسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة .

٩- العدالة أوالإنصاف بين الرجل والمرأة Gender Equity

حصول المرأة على وضع أفضل مما كانت عليه من حيث عدالة توزيع الموارد والمسئوليات بينها وبين الرجل من خلال التدخل الواعى فى سياسات التنمية لتأخذ البعد الاجتماعى والاقتصادى فى الحسبان ، فتحصل المرأة على حقها العادل والمنصف من الخدمات وثمار التنمية .

١٠- التمييز النوعىGender Discrimination

هناك اشكال متعددة للتمييز النوعى ومنها :

التمييز ضد الاناث : وهو عملية تمييز متصلة تبدأ منذ الولادة حتى الوفاة ، بل ان هناك شواهد عديدة تؤكد ان عملية التمييز تمتد قبل الولادة لتشمل الأجنة فى بطون الأمهات .

وتستخدم المؤشرات للتعرف على مدى التمييز ضد الاناث من المهد الى اللحد فى جميع المجالات : (التعليم ، العمل ، الدخل ، الثقافة والرياضة ، الصحة ... الخ) .

١١- استثارة الوعى أو التوعية بالنوع الاجتماعى Gender Sensitization

إيقاظ أو استثارة الوعى بالقضايا المتصلة بالنوع الاجتماعى وبتطلعات واهتمامات كل من المرأة والرجل التى تظهر من خلال الأدوار الأربعة المختلفة (السابق ذكرها) للنوع الاجتماعى .

أ- وتكون نتيجة التوعية أوإستثارة الوعى هى : تغيير مفاهيم وإتجاهات وسلوكيات أفراد المجتمع تجاه قضية معينة .

ب- وأما جمهور التوعية وهم : الأفراد والجماعات والاسر والمجتمع ممن يتأثرون به ويؤثرون فى قضية معينة .

١٢- الدعوه لكسب التأييد Advocacy

هى المناصرة وجذب إنتباه مجتمع ما إلى مشكلة معينة وتوجيه صناع السياسة ومتخذى القرار نحو حلها ، حيث تكون :

أ- نتيجة الدعوة هى : تغيير فى السياسات أو توفير تمويل أو إعادة تنظيم أو إعادة توزيع موارد ٠

ب- جمهور الدعوة هم : واضعى السياسات ومتخذى القرارات والممولين ومديرى البرامج ، وكبار رجال الأعمال ممن يملكون سلطة التأثير على محصلة تمس تحقيق الهدف بصورة مباشرة ٠

١٣- الإدراك الواعى للنوع الاجتماعى Gender Awareness

وهو الإدراك الواعى بقضايا واهتمامات النوع الاجتماعى ، وخاصةً تلك القضايا الغير ظاهرة حالياً والتى قد تظهر فى المستقبل ، وكذلك إدراك الآثار السلبية والايجابية لاتباع سياسة معينة تأخذ أو لا تأخذ علاقات النوع الاجتماعى فى الاعتبار ٠

١٤- التخطيط للنوع Gender Planning

التخطيط للنوع هو التخطيط من منظور النوع الاجتماعى الذى يأخذ فى الاعتبار كل القضايا والاهتمامات والأدوار والاحتياجات الاستراتيجية للنوع الاجتماعى ، ويوفر اطار علمى ومنطقى جديد لتطبيق السياسات والخطط على كل المستويات ٠

١٥- تضمين النوع الاجتماعى فى المجرى الرئيسى للتنمية Gender Mainstreaming

إدماج قضايا واهتمامات النوع الاجتماعى فى سياق خطط وسياسات ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات من اجل تعبئة كل الجهود بمشاركة كافة الاطراف (ذكور وإناث) ، والعمل على زيادة مساهمة ومشاركة المرأة فى التنمية - وانتفاعها من ثمارها لتحقيق التنمية المستدامة ٠

ثانياً : التطورات الدولية في طريق تحقيق العدالة بين المرأة والرجل

لقد كان الطريق للعدالة بين المرأة والرجل شاقاً وطويلاً ، حيث بدأ منذ عام ١٩٤٦ بإنشاء لجنة لتقييم أوضاع المرأة منبثقة من المجلس الإقتصادى التابع للأمم المتحدة ٠ وتجتمع هذه اللجنة سنوياً بصفة دورية ويصدر عنها إعلان لدعم وتنمية (Promote) حقوق المرأة وتقييم أحوالها على مستوى العالم ٠

وفى عام ١٩٥٢ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحده مؤتمراً تبنى حقوق المرأه السياسية وذلك لتأكيد حق المرأة فى التصويت فى الانتخابات وممارسة وظائفها العامة . وفى عام ١٩٥٧ عقد مؤتمراً آخر يهتم بمصير المرأة المتزوجة وحصولها على جنسية الزوج ، كما أكد مؤتمر ١٩٦٢ حق المرأة فى الزواج وحدد الحد الأدنى لسن الزواج وتوثيقه ، كما تقرر فى هذا المؤتمر حق المرأة فى الموافقة على الزواج والطلاق.

كما تم الغاء التمييز ضد المرأة فى جميع المجالات الاجتماعية والأسرية وفقاً للأعلان التى اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٧ والذى سمى " إعلان التمييز ضد المرأة " كذلك عقد المؤتمر الأول للمرأة فى المكسيك عام ١٩٧٥ والذى اعتبر عام دولى للمرأة وتقرر فى هذا المؤتمر برنامج عمل يتبناه الرجال والنساء لتنفيذ أهداف هذا المؤتمر . وأعتبرت الفترة من ١٩٧٦- ١٩٨٥ " عقداً عالمياً للمرأة " فيما يختص بالعدالة والتنمية والسلام ، كما أكدت الجمعية العامة مقترحات مؤتمر المكسيك.

وفى عام ١٩٧٩ عقد مؤتمر تبنى الغاء كل اشكال التمييز ضد المرأة ، وقد أصدر هذا المؤتمر قائمة دولية لابراز حقوق المرأة وانهاء التمييز الذى يمنع أو يحد من حقوق المرأة فى المساواة فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك الحياه المدنية . وفي عام ١٩٨٠ عقد المؤتمر الثانى للمرأة فى كوبنهاجن لتقييم التقدم الذى تم إحرازه خلال عقد المرأة ، وتبنى هذا المؤتمر ورقة عمل خاصة بصحة وتعليم وعمل المرأة ، وطالب المؤتمر الهيئات المسئولة بجمع وتحليل البيانات المختلفة الخاصة بوضع المرأة فى العالم .

كما عقد فى نيروبى عام ١٩٨٥ المؤتمر الثالث للمرأه لتقييم الانجازات المحققة من قبل الأمم المتحدة فى عقد المرأة ، وقد حضر هذا المؤتمر الآلاف من الرجال والنساء من ١٥٧ دولة ، وقامت حكومة نيروبى بتقديم مقترحات لتحسين وضع المرأة حتى عام ٢٠٠٠ وقد وافقت حكومات الدول الأخرى عليها ، ومنذ ذلك الوقت اعتبرت هذه الوثيقة ميثاق للعمل لتحقيق العدالة بين الرجل والمرأة وناقشت هذه الوثيقة العديد من قضايا المرأة منها :

- التقييم الاقتصادى غير العادل والمتدنى لعمل المرأة .
- أهمية أن يكون للمرأه دوراً أكبر فى أتخاذ القرار .
- العنف ضد المرأة .
- ضرورة أن تشمل الإحصاءات الدورية أحوال المرأة .